مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأمريكا

— من تقرير البعثة المصرية له[1] —

(١)

أشارت وثيقة الاطلنطى إلى وجوب تحقيق أربع حريات فى العالم وقد دعا الرئيس روزفلت الأمم المتحدة إلى مؤتمر للأغذية والزراعة لبحث موضوع إحدى هذه الحريات وهى التحرر من العوز إلى الطعام وما يرتبط بذلك زراعيا واقتصاديا .

---

(١) قرار مجلس الوزراء الخاص بتمثيل الحكومة المصرية فى المؤتمر ونصه :

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ بقبول الدعوة الموجهة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمر المزمع عقده فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة المسائل الاقتصادية والغذائية والحاصلات الزراعية وغير ذلك من المسائل الواردة فى برنامج المؤتمر ؛

وبعد الاطلاع على برنامج المؤتمر المذكور المفصل فى كتاب سعادة وزير الولايات المتحدة الأمريكية المفوض فى مصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ ؛

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣ :

(أولا) الموافقة على البرنامج المشار إليه .

(ثانياً) اختيار حسين محمود عنان بك ، وكيل وزارة الزراعة ، وحسين فهمى بك ، وكيل وزارة التموين ، مندوبين عن مصر فى المؤتمر المذكور على أن تكون الرياسة للأول .

(ثالثاً) اختيار الموظفين الآتية أسماؤهم بصفة خبراء فنيين :

الدكتور على حسن ... ... أستاذ الكيمياء الحيوية بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول .

الأستاذ أنيس عازر ... ... المستشار التجارى بمفوضية مصر بواشنجطون .

« أحمد سليم ... ... السكرتير المالى لوزارة المالية .

« بطرس باسيلى ... ... مدير قسم التجارب الزراعية بوزارة الزراعة .

الدكتور أحمد حسين ... ... مدير إدارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية .

الأستاذ عبد الجليل العمرى ... ... مدير المكتب الفنى بوزارة التموين .

الدكتور محمد منير بهجت ... ... الملحق الزراعى بمفوضية مصر بواشنجطون .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وقد لبى دعوة الرئيس روزفلت ثلاث وأربعون حكومة وهى حكومات أستراليا — وبلجيكا — وبوليفيا — والبرازيل — وكندا — وشيلى — والصين — وكولومبيا — وكوستاريكا — وكوبا — وشيكوسلوفاكيا — وجمهورية الدومنيكا — والأكوادور — ومصر — والسلفادور — وأثيوبيا — وبريطانيا — واليونان — وجواتيمالا — وهايتى — وهوندارس — وايسلندا — والهند — وإيران — والعراق — وليبريا — ولوكسمبرج — والمكسيك — والبلاد المنخفضة — وزيلاند الجديدة — ونيكاراجوا — والنرويج — وبناما — وبراجواى — وبيرو — والفلبين — وبولندا — واتحاد جنوب أفريقيا — وروسيا — والولايات المتحدة — ويوراجواى — وفنزويلا — ويوجوسلافيا — كذلك اشترك فيها وفد عن فرنسا وحضرها وزير الدانيمارك بواشنجطون بصفته الشخصية. ومجموع سكان هذه البلاد الممثلة يبلغ ٨٠ ٪ من مجموع سكان العالم.

نزل المندوبون بلوكاندة هومستيد ببلدة هوت سبرنجس بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة وهناك عقدت جميع اجتماعات المؤتمر وكانت الجلسة الافتتاحية فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٣ تحت رياسة جناب المستر مارفى جونز رئيس وفد الولايات المتحدة (وقد انتخب فيما بعد رئيساً للمؤتمر) ثم شكلت لجنة تنفيذية قامت لجنة فرعية منها ببحث أوراق اعتماد المندوبين كما شكلت لجنة لصياغة قرارات المؤتمر.

وقسمت أعمال المؤتمر طبقاً للبرنامج الذى وضع له إلى أربعة أقسام وشكلت لجان لكل قسم تناولت بحث مواد البرنامج ورفعت بتقرير عن عملها وما قدمته من التوصيات إلى الأقسام الرئيسية وقام كل قسم بإعداد تقرير شامل لبحوث لجانه وقراراتها وعقدت لجنة ختامية بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٤٣ درست فيها هذه القرارات واعتمدت الصيغة النهائية لها.

تقرير رئيس البعثة المصرية

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

لى الشرف أن أرفع إلى مقامكم الرفيع تقرير البعثة التى أوفدت للاشتراك فى مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالولايات المتحدة تنفيذاً لقرارى مجلس الوزراء المؤرخين فى ٨ و ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣ بناء على دعوة الحكومة الأميركية التى وجهتها إلى حكومة مصر رياسة رفعتكم بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٣

هذا ويسرنى أن أبدى أن المناقشات فى هذا المؤتمر سادتها روح تكاد لم تعهد فى مؤتمرات أخرى إذ كانت الأمم الصغيرة تبدى آراءها بنفس الصراحة والحرية التى كانت للأمم الكبيرة وكان التضامن وابتغاء المصلحة العامة هما رائد الجميع وقد أظهر المندوبون الذين تكلموا فى الجلسة الختامية اغتباطهم بهذه الروح كما أشار إلى ذلك رئيس المؤتمر فى خطبته النهائية وعقب على ذلك بالعبارة التالية : « ليس بين الأمم المتحدة دول فى أفق لا تصل إليه غيرها وليس بينها شعوب تمتاز بالسيادة » . وهذه الظاهرة لها أهميتها فى بناء عالم ما بعد الحرب وقد اعتبر مؤتمر الأغذية والزراعة الحجر الأول فى هذا البناء .

والمهمة التى عقد المؤتمر لبحثها هى مهمة عظيمة الأثر وقد أشار إلى ذلك الرئيس روزفلت فى الخطبة التى ألقاها على المندوبين بالبيت الأبيض عقب انتهاء المؤتمر بقوله « إنكم تناولتم فى بحوثكم الزراعة وهى بين جميع جهود الإنسان تعد الدعامة الأولى ، وتناولتم الغذاء وهو بين جميع حاجات الإنسان يعد المطلب الأول . ويعمل فى الزراعة والغذاء ضعف عدد الأشخاص الذين يعملون فى جميع الميادين الأخرى » .

وقد تناول المؤتمر بحث المشكلة التى عقد من أجلها من ثلاثة وجوه رئيسية . الوجه الأول كمية الغذاء المطلوب للانسان ونوعه . والوجه الثانى إنتاج هذه الأغذية بما يكفى حاجة المستهلكين . والوجه الثالث توزيع هذه المنتوجات توزيعاً حسناً من وجهة المنتج والمستهلك سواء .

وقد تبين للمؤتمر أن قلة التغذية وسوء التغذية مما لا تسلم منهما أكثر البلاد رخاء . وقد أوضح علماء التغذية علاقة بعض الأمراض الشائعة بالغذاء وما يجب أن

تحتويه الأغذية الصحية على أن يختلف ذلك باختلاف البلاد فيما تنتجه وباختلاف عاداتها وجوها وأحوالها الأخرى . وفى مقدمة ما أوصى به فى القرارات التى اتخذها فى هذا الباب أن تعلن الحكومات لشعوبها ولبعضها البعض عزمها الأكيد على أن تعمل على زيادة مقادير الأغذية وتحسينها . وستتولى اللجنة الدولية المؤقتة التى شكلت فى الولايات المتحدة للعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر وضع الصيغة التى يصدر بها هذا الإعلان واتخاذ الإجراءات اللازمة لصدوره . وقد بحثت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لقلة الأغذية أو سوء تدبيرها ووضعت المبادئ التى تهتدى بها الحكومات فى علاج ذلك وأشير بوجه خاص إلى وجوب عناية الحكومات بالطبقات الحساسة من الشعب ، أعنى النساء الحوامل والمرضعات والأطفال والصبية وذوى الدخل الضئيل فمثل هؤلاء يجب اتخاذ إجراءات إيجابية خاصة لتحسين غذائهم .

ولا شك أن توفير الأغذية لجميع الناس فى جميع أصقاع العالم لا يمكن تحقيقه إلا بالنهوض بالزراعة لتكفل حاصلاتها ذلك وقد مهد العلم الزراعى السبل بتطبيقه للاستزادة من غلة الأرض كما أن هناك مساحات واسعة من الأرض لم تستغل بعد . لهذا عنى المؤتمر ببحث قواعد السياسة الزراعية التى يجب اتباعها للنهوض بالإنتاج الزراعى ووضعت أسس هذه السياسة لثلاث فترات : (١) الفترة القصيرة التى تمتد حتى تنتهى الحرب وتهدأ الأحوال العالمية . (٢) الفترة التى تلى ذلك وهى فترة الانتقال . (٣) ثم الدور الأخير الذى تستقر فيه الأمور فى نصابها وهذا الدور هو الذى توجه فيه أعمال التحسين فى حاله التغذية نحو الهدف المطلوب .

فى الفترة القصيرة الأولى يكون على البلاد التى يمكن توسيع نطاق الزراعة فيها أن تبذل كل جهد بقدر ما تسمح به أحوالها لزيادة مساحات الحاصلات الغذائية الأساسية لشعوبها وما تحتاجه الأمم الأخرى كما أنه يتعين على البلاد التى تنتج الأسمدة والمعدات الزراعية زيادة إنتاجها منها إلى أقصى طاقتها مع تيسير حصول الأقطار الزراعية المنتجة على ما يلزمها من هذه المواد بقدر ما تسمح به ضرورة الحرب وعلى الأمم أن تتضامن فى تنفيذ ذلك وتتعاون فى نقل شتى المحاصيل واستغلالها والحد من التقلبات العنيفة لأسعار الأغذية ومعدات الإنتاج مما ينتظر حصوله بعد الحرب ويكون واجباً على كل حكومة أن تنفذ هذه السياسة منفردة أو بالاشتراك مع الغير فى مؤتمرات

أو باتصالات تقرر فيها الإجراءات المحلية أو الدولية التى تؤدى إلى هذا الغرض .

وفى طور الانتقال إلى السياسة المستديمة يكون على الأمم أن تعمل بالتدريج على تعديل الإنتاج بما يلائم الحالة. أما السياسة المستديمة للانتاج الزراعى فى كل بلد فيجب أن يكون مرماها إنتاج الأطعمة المثلى من الوجهة الغذائية بما لا يسهل أو لا يمكن استيراده والاحتفاظ بخصب التربة ووقاية الحاصلات والحيوانات من الأمراض وإيجاد العمل للزراع على مدار السنة واستصلاح الأراضى الغامرة (البائرة) للتوسع فى الإنتاج والعناية بالبحوث الزراعية والتعليم والإرشاد لرفع مستوى الإنتاج . وقد أشار المؤتمر إلى وجوب تشجيع إنتاج الخضر والفاكهة والألبان والبيض واللحوم باعتبارها حاصلات سريعة التلف نسبياً ولا غنى عنها لتحسين التغذية وأن يكون ذلك بالأخص فى المواقع القريبة من مراكز الاستهلاك مع تحديد إنتاج المحصولات الأخرى التى لا ضرورة لإنتاجها فى داخلية البلاد أو يمكن النقص من إنتاجها . وقد بحث المؤتمر موضوعات التسليف الزراعى والجمعيات التعاونية وأوصى بدراسة ما يؤدى إلى خفض سعر الفائدة وشروط التسليف للزراع ووجوب اتخاذ عمل دولى للوصول إلى ذلك وأن تعنى الحكومات بتهذيب قوانين التعاون وأنظمته عملا على توسيع نطاقه كما أوصى بمراجعة أنظمة إيجار الأرض وأجور العمل الزراعى لتحقيق الرخاء للفلاح والموازنة بين مركزه ومركز العامل فى المهن الأخرى .

وتعرض بحث المؤتمر فى صدد السياسة الزراعية الدائمة للقواعد التى يحسن اتباعها للنهوض بالبحوث الزراعية وأوصى بتعاون الأمم فى ذلك عن طريق الهيئة الدائمة لمؤتمر الأغذية والزراعة التى تقرر تشكيلها كما وأنه أتاح مبادلة الفنيين وتبادل المعلومات والتقارير وما إلى ذلك وأجاز تعاون الأمم بعضها مع البعض على القيام ببحوث مشتركة فى المسائل التى تعنيهم خاصة . كذلك بحث موضوع استصلاح الأراضى وتعميرها وما يجب مراعاته فى سياسة التعمير وموضوع المحافظة على موارد التربة والماء من التدهور وقدم الإرشادات الخاصة بذلك .

وعالج المؤتمر مشكلة ازدحام بعض الأراضى الزراعية بساكنيها الأمر الذى يؤدى إلى الاضرار بمستوى المعيشة فيها فأوصى بتشجيع الصناعات الملائمة فى مثل هذه الأراضى خصوصاً ما يرتبط بتجهيز وحفظ المنتوجات الزراعية وصناعة الآلات والمعدات الزراعية وأشار إلى المساعدات التى تكفل تحقيق ذلك كما أوصى بتسهيل

هجرة الزراع من الجهات المكتظة إلى الأراضى البكر فى داخلية البلاد لتعميرها أو فى بلاد أخرى تتيسر الهجرة إليها .

وقد ذكر المؤتمر أن المنتجين الزراعيين هم فى الوقت نفسه المستهلكون للجانب الأكبر من الحاصلات التى ينتجونها ومن السلع الأخرى لهذا فان رفع مستوى معيشتهم وضمان الأسعار المجزية لحاصلاتهم يؤديان إلى الرواج العام وقد تناول المؤتمر بالبحث وسائل تحقيق ذلك وأشار إلى أن النمو السليم للصناعة يشد أزر الزراعة ويزيد المعتمدين عليها مقدرة على الشراء وأوصى المؤتمر الحكومات بالعناية بتشغيل الأيدى العاملة على أحسن وجه وبأتم ما يكون وباتخاذ إجراءات الأمن الاجتماعى وبالتدبير السليم للنقد وتبادل العملة وتعادل الميزان الحسابى وبتعاون الأمم لتحسين أساليب التجارة الدولية وخفض نفقاتها وقيودها .

وقد بحث المؤتمر التقلبات الفجائية فى أسعار الحاصلات وحاول علاجها غير أنه لم ينته إلى رأى حاسم فى ذلك فأشار بتكوين هيئة دولية تعنى بدراسة الأسس المؤدية إلى وضع اتفاقات دولية يمثل فيها كل من المنتجين والمستهلكين لتنظيم توزيع السلع المختلفة والاحتفاظ بمقادير احتياطية منها وتصريف ما يزيد منها على الحاجة تصريفاً منتظما .

ورأى المؤتمر أن تنفيذ قراراته ومتابعة الأبحاث التى قام بها واستيفاءها كل ذلك يقتضى إيجاد هيئة دولية دائمة يناط بها الأمر فشكلت لجنة مؤقتة فى واشنجطون تتخذ العدة اللازمة لذلك وقد بدأت هذه اللجنة المؤقتة عملها فعلا .

ويسرنى أن أنهى إلى مقامكم الرفع أن المندوبين والخبراء المصريين قد أدلوا بأراء قيمة فيما دار من مناقشات كانت موضع تقدير اللجان المختلفة التى كلفت ببحثها وأخذ المؤتمر بأكثرها . وقد قدمت للمؤتمر مذكرات مكتوبة فى الموضوعات التالية :

(أولا) مذكرة وافية عن مستوى الاستهلاك الغذائى والاحتياجات الغذائية والخطوات التى اتبعت لرفع مستوى الاستهلاك فى مصر وقد دلت هذه المذكرة على أن الأطعمة النباتية قد تغنى عن الأطعمة الحيوانية للأشخاص البالغين على الخصوص . وقد أخذ المؤتمر بهذا الرأى كما أشير فى هذه المذكرة إلى بعض العادات الغذائية المحلية كتخمير بعض الأطعمة وانبائها قبل أكلها وقد استرعى ذلك أنظار بعض علماء التغذية فى المؤتمر .

(ثانياً) مذكرة عما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات لتحسين مستوى الاستهلاك لطبقات معينة من الشعب وكان موضوع تغذية تلاميذ الإلزام والمطاعم الشعبية موضع تقدير اللجنة التى قدم إليها هذا التقرير .

(ثالثاً) مذكرة عن حاجة مصر للأسمدة لتعزيز إنتاجها وأثير هذا الموضوع فى اللجنة المختصة فأخذت بما أبداه المندوبون المصريون من أنه يجب أن تدبر فوراً الأسمدة والآلات الزراعية للبلاد القادرة على الإنتاج لتستطيع توسيع نطاق إنتاجها بقدر ما تسمح به مقتضيات الحرب .

كذلك أدلى المندوبون المصريون فى مناقشات اللجان المختلفة ببيانات وآراء أثبتت لهم فى جريدة المؤتمر وفى تقارير هذه اللجان وكانت موضع اهتمام خاص .

وقد أتيت فى نهاية التقرير الذى أرفعه إلى مقامكم الرفيع بالمقترحات التى نوصى بالأخذ بها فى بلادنا فى ضوء المناقشات التى دارت فى المؤتمر والمقررات التى أصدرها .

وتعلمون رفعتكم أن الزراعة المصرية إلى ما قبل عهد المغفور له محمد على باشا كانت تعتمد على سخاء الطبيعة أو شحها فقام هذا المصلح العظيم بإنشاء القناطر الخيرية لتدبير الرى وأصبح نظام الرى والصرف أهم عامل فى تقدم الزراعة المصرية منذ هذا التاريخ . ثم جاء المغفور له فؤاد الأول بعامل جديد كان له أكبر الأثر فى نهضة الزراعة فى عهده المجيد إذ كان أسكنه الله فسيح جناته أول عامل على تطبيق نتائج البحوث الزراعية فى مزارعه الخاصة ونشرها فى البلاد وها نحن نرى عهد مولانا المحبوب فاروق الأول يمتاز بفتح جديد ذلك هو رقى الزراعة بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهى أوجب ما أشرنا إليه فى مقترحاتنا .

وإننا لواثقون بأن حكومة رفعتكم التى كانت دائماً سباقة إلى الأخذ بأسباب الإصلاح والتقدم فى هذا المضمار وغيره ستعير هذه المقترحات ما هى جديرة به من التفاتها وعنايتها .

وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول عظيم احترامى ؟

حسين عثمان

رئيس البعثة المصرية لمؤتمر الأغذية والزراعة